(الزمان) تنفرد بنشر فصول من أول كتاب يكشف إنتخابات الزمن الصعب (18)

تصاعد الشكاوى بين الإئتلاف الموحّد والقائمة العراقية يدفع المفوضية للتدخل

فريد ايار

لندن

قبل بدء العملية الانتخابية في 2005/1/30 باكثر من اسبوعين وصل وفد كردي الى بغداد لبحث موضوع الـ 72الف شخص غير المسجلين في السجل الانتخابي في كركوك وكان ذلك الوفد برئاسة السيد نيجيرفان البارزاني رئيس وزراء اقليم كردستان والسيد كريم سنجاري وزير داخلية الاقليم ومحمد احسان وزير حقوق الانسان واجتمع الى وفد من المفوضية برئاسة الدكتور عبد الحسين الهنداوي لبحث هذا الامر.

طرح الوفد الكردي، الذي اشترك فيه ايضاً الرئيس جلال الطالباني، فكرته وهي ضرورة ايجاد سبيل لتسجيل هؤلاء في سجل الناخبين ليتمكنوا من المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة مشيراً الى القناعة المتولدة لديه وهي ان مسالة تأجيل انتخابات مجلس محافظة كركوك غير واردة بعد تاكيدات المفوضية.

اثناء المناقشة برزت بعض مسائل قانونية اولها ان الفقرة (5) من القسم الثالث (الطعن في سجل الناخبين) من نظام الفترة المحددة لعرض سجل الناخبين وتقديم الطعون تقضي "بعدم قبول الطلبات الجديدة باضافة اسم الى السجل خلال فترة عرضه وتقديم الطعون الا بناء على قرار من مجلس المفوضين في حالات خاصة تقتضيها المصلحة العامة للانتخابات". اما المسالة الاخرى فكانت تتعلق بوضع هؤلاء وعما اذا كانوا مسجلين في سجلات النفوس في كركوك ووفقاً لاحصاء عام 1957.

عضو مجلس المفوضين السيد عز الدين المحمدي الذي شارك في تلك الاجتماعات ، وهو من ابناء كركوك، اقترح ان تنقل سجلات النفوس للعام 1957والخاصة بمدينة كركوك والموجودة في بغداد ، الى المدينة على ان تسلم الى هيئة قانونية مستقلة وبواسطة قيودها يتم تزويد كل "مرحل" يدعي انه من كركوك بصورة قيد اعتماداً إلى تلك السجلات التي لم يتم التلاعب بها ابداً ، وعلى "المرحل" ان يبرز النسخة الاصلية من سجل قيده عند عملية الاقتراع.

تمت الموافقة على هذه المقترحات وفي 2005/1/13 اي قبل 17يوماً من بدء العملية الكبرى عقد مجلس المفوضين جلسة في الساعة الثالثة عصراً واجرى تعديلاً على الفقرة (5) من القسم الثالث(1). من نظام رقم (7) حول عرض سجل الناخبين وتقديم الطعون.

في الايام التالية تم على عجل اعداد استمارة سميت فيما بعد (استمارة 11) خاصة بالمرحلين لتسجيل هؤلاء خلال المدة القانونية للعرض والطعن، وقرر المجلس اصدار "بيان توضيحي" دعا فيه الناخبين في محافظة كركوك غير المسجلين من المرحلين والمهجرين العائدين الى تسجيل اسمائهم فوراً في نحو (27) مركزاً تم افتتاحها بشكل استثنائي في المحافظة لفترة امدها تسعة ايام فقط بين 17و 25من الشهر الجاري (كانون الثاني-يناير 2005).

وقالت المفوضية ان فتح عملية تسجيل الناخبين الذين اضطروا الى الرحيل من ديارهم بسبب الاجراءات القمعية للنظام البائد اجراء ضروري لتمكين الناخبين المؤهلين ممن لم تسنح لهم الفرصة لادراج اسمائهم في سجلات الناخبين خلال الفترة الماضية. واشارت المفوضية في بيانها إلى ان "قرار الحكومة العراقية الاخير السماح باعادة سجلات نفوس المبعدين وفر وثيقة قانونية رسمية تمكن عملية تسجيلهم".

وذكر بيان المفوضية وكوثائق لازمة لاثبات الاقامة في المحافظة وبالتالي حق التسجيل للتصويت لانتخابات مجلسها سيكون بالاعتماد على صورة قيد النفوس لعام 1957 حصراً ولا يعتد بشهادات مختاري المحلات ومراكز الشرطة لاثبات الاقامة وسوف تدقق قوائم الناخبين لتحقيق مصداقية التسجيل.

من غرائب الامور في حالة كركوك ان بيان المفوضية الذي وافق عليه اعضاء مجلس المفوضين لم يصل كما هو الى مكتب المفوضية في كركوك بل تم تغيير مضمونه اثناء تبليغه من قبل الادارة الانتخابية فتُم الايعاز بتسجيل المرحلين بالوثائق التي اعلنتها المفوضية سابقاً دون الالتزام بشرط وجود وثيقة 1957للمواطن الذي يود الاقتراع في كركوك وهو ما تم الاتفاق عليه مع الوفد الكردي قبل ايام.

ولم يعلم لغاية كتابة هذه السطور ما هي الاسباب التي حالت دون وصول البيان الذي نص صراحة على اعتماد وثيقة عام 1957الى مكتب كركوك الانتخابي .

بعد الانتهاء من العملية الانتخابية في 2005/1/30 وردت الى المفوضية عشرات الشكاوى بشأن كركوك كما ان اعضاء الفريق الدولي التابع للامم المتحدة اكد حصول تزوير في الكثير من مفاصل العملية الانتخابية في المدينة ومنها وجود تضخم في اعداد المسجلين وعدم الالتزام بالقوانين والانظمة التي اصدرتها المفوضية في بغداد بالاضافة إلى تدخل بعض اعضاء مجلس محافظة كركوك في الشؤون الانتخابية ومنها ما اشير الى ان نائب المحافظ طلب من مكتب المفوضية عدم الاخذ بالبيان التوضيحي الذي اصدرته المفوضية في بغداد والقاضي باعتماد تسجيل نفوس عام 1957 وان هذا الامر ، ان صح ، يناقض ما قيل من ان بيان اعتماد وثيقة 1957لم يصل الى المركز الانتخابي هناك .

اشارت بعض الاحصاءات ان الذين تم تسجيلها على اساس انهم من المرحلين بلغ ما يقارب الـ 70 الفا قبل تعديل النظام رقم 7 المتعلق بالفترة المحددة لعرض سجل الناخبين وتقديم الطعون اما بعد تعديله ووفقا للاتفاق فقد تم تسجيل 108 من الذين يفترض انهم من المرحلين ولكن دون تنفيذ شرط ان يكونوا مسجلين في سجلات نفوس عام 1957.

ان الصراعات الموجودة في محافظة كركوك انعكست كما اسلفنا على الانتخابات وعلى تسجيل الناخبين وان النتائج التي صدرت بعد ذلك لا يمكن اعتبارها تعكس الواقع الحقيقي لهذه المحافظة؟

رموز دينية

لم يدر بخلد احد في مجلس المفوضين او خبراء الامم المتحدة الذين يعملون في اصدار الانظمة التي تسهل العمليات الانتخابية ان تثار مسالة استعمال الرموز الدينية في الحملات الانتخابية بدليل ان هؤلاء الخبراء الذين عملوا في بلدان اخرى مشابهة للعراق لم يجابهوا مثل هذا الامر والا لكانوا قد اتخذوا احتياطاتهم بشأن هذا الموضوع ومنع استعمال الرموز الدينية في العمليات الانتخابية . .

ولا بد من الاشارة الى ان المفوضية كانت قد منعت في النظام رقم (3) لسنة 2004 استعمال الرموز الدينية او اية صور شخصية في شعارات الاحزاب والائتلافات السياسية عند تقديمها طلبات تسجيل الكيانات ، وقد اثار هذا الامر استفسارات من بعض الاحزاب الدينية الا ان اجوبة المفوضية كانت واضحة ومقنعة فالتزمت جميع الكيانات بذلك.

اما النظام رقم (9) الخاص بالحملات الانتخابية والذي اصدرته المفوضية فلم يحتوي على اية مادة تمنع صراحة استعمال الرموز الدينية او الاماكن الدينية كالجوامع والحسينيات والكنائس وغيرها من اماكن العبادة في الحملات الانتخابية.

تتباين الاراء داخل المجتمع العراقي حول استعمال الرموز الدينية في الحملات الانتخابية فهناك جهات ترى انه من الضروري ترك حرية الاختيارللمقترع بعيداً عن المؤثرات الخارجية التي تؤدي بالمواطن الى الجنوح بعيداً عن الواقعية والمصلحة الوطنية، فيما يوجد رأي مقابل يقول بخطورة استخدام الرموز الدينية ودور العبادة في الانتخابات ذلك لان هذه الدور هي لتوحيد الناس وليس للتنافس السياسي والدعاية السياسية وبناء على ذلك لا بد من الفصل بين الحياة الدينية والزمنية ، فالدين قضية شخصية يسعى اليها المواطن لاشباع رغباته الروحية والوجدانية وهو حر في تأدية شعائره ومكفولة في الدستور، لكن الحياة الزمنية يجب ان يحسب لها حساب معين لغرض تحسينها ضمن خطط مدروسة وواقعية تتطلب ادارة وحكاماً اكفاء وليس رجال دين يلقون خطباً عن الحياة الاخرى.

وعلى الجانب الاخر يصرح عدد من قادة الاحزاب الدينية ومنهم قادة في المجلس الاسلامي الاعلى بقولهم: "نحن كيانات دينية والرموز الدينية جزء من هويتنا ونريد الناخب ان يعرف هويتنا"(1).

تباين آراء

لقد اعتبر بعض من ناقش هذا الامر أنّ استعمال الرموز الدينية هو تعتيم على الوعي الانتخابي واستغلال المقترعين دينياً فيما قال اخرون: ان الناخبين الاذكياء لن يصوتوا للمرشحين الذين يستعملون الدين كبضاعة سياسية، بل سيصوتون لمن يقدم لهم افضل البرامج لمصلحة البلد...

من بين جميع هذه الاراء المتباينة يمكن الاستنتاج ان رجال الدين من كافة المذاهب والاديان لهم الحق في تشجيع الناس للتصويت ، ولكن ليس الاجبار او الاكراه كما يجب عدم استخدام الدين للتخويف او للتحريض على العنف ، فان قال رجل الدين "انه يجب التصويت الى القائمة الفلانية والا فانك ترتكب خطيئة او "سوف تطرد من الدين" او اي شيء بهذه القوة يمكن اعتباره اجباراً(2).

وردت الى المفوضية، قبل اجراء انتخابات الثلاثين من كانون الثاني 2005 وقبل بدء الكيانات السياسية حملاتها الانتخابية، العديد من الشكاوى بان قائمة الائتلاف العراقي الموحد تخالف نظام الحملات الانتخابية رقم (9) الذي اصدره مجلس المفوضين، وان الماكنة الانتخابية لهذا الائتلاف تعمل على استغلال الرموز الدينية للترويج للقائمة، كما انها تستعمل الاماكن الدينية والحسينيات في سبيل الاعلان عن قائمتها رقم (169) وشعارها (الشمعة).

لم تكن معظم تلك الشكاوى والطعون موثقة بشكل يسمح للمفوضية البت فيها بشكل حاسم علماً بأن النظام رقم (9) لسنة 2004) الحملات الانتخابية) لم يكن واضحاً في هذه المسالة واعتمد دوماً على قواعد السلوك. ان معظم تلك الشكاوى ولا سيما التي وردت قبل يوم الانتخابات والمركزة على "استغلال الرموز الدينية" وردت من القائمة العراقية برئاسة الدكتور اياد علاوي المنافسة لقائمة الائتلاف العراقي في بعض مناطقها على الاقل.

في رسالة بعث بها ممثل القائمة العراقية (3) قال فيها ان تعيين القائمين على الحملة الانتخابية بمحافظة البصرة هم من القائمة (169) وانه تم استغلال مناسبة عيد الاضحى لتكون خطبة العيد في اغلب مساجد البصرة والحسينيات تقريباً للقائمة العراقية (285) ودعوة لانتخاب القائمة (169).

وفي رسالة اخرى من القائمة ذاتها ذكرت "ان اولئك المسيئين يصرون على الادعاء بدعم سماحة السيد علي السيستاني للقائمة (169) في حين لم يثبت شيء من هذا الدعم فضلاً عن ان هذا الادعاء يتنافى ومكانة السيد السيستاني وهي مخالفة واضحة وصريحة لتعليمات وتوصيات وقواعد العمل المعتمدة من قبل المفوضية العليا للانتخابات.

وفي رسالة ثالثة مؤرخة في 18/ كانون الثاني (يناير) اورد ممثل القائمة العراقية (285) امثلة منها:

- وردت عبارات على بعض الصحف العراقية ومنها صحيفة المؤتمر العدد 725 في 2005/1/15 تقول (السيد السيستاني يدعم ويبارك علناً القائمة 169).

- ورد في منشور اعلامي (كل من لا يصوت لقائمة الائتلاف العراقي الموحد فليهيئ جواباً لله تعالى يوم القيامة) المرجع الديني الاعلى سماحة اية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله).

تم نشر وتوزيع ملصقات واعلانات من قبل قائمة الائتلاف العراقي الموحد في بغداد والمحافظات الاخرى تحمل صور السيد السيستاني وعبارات مكتوب عليها (تؤيد المباركة والتاييد لقائمة الائتلاف العراقي).

استمرار الشكاوى

بدوره بعث "التجمع الجمهوري العراقي"(1) برسالة الى المفوضية اشار فيها الى عدد مما اعتبره مخالفات لقوانين وانظمة المفوضية العليا ومنها:

-استخدام اساليب الترويج الاعلامي غير المشروع في وسائل الاعلام المسموعة والمرئية للقائمة (169) فهم يشبهون التصويت لهذه القائمة ببيعة (الغدير) مثال ذلك الحديث الذي بثته قناة الفرات الفضائية للسيد عبد العزيز الحكيم الساعة العاشرة مساءً والذي اعلن فيه رسيماً مباركة وتاييد المرجعية للقائمة (169).

- تسخير الجوامع والحسينيات والجامعات للترويج وحث الناس على التصويت للقائمة 169.

-تدعيم الحملة ببيان غير دقيق، يدعون فيه بانه صادر من المرجعية، يؤكد على ضرورة الالتزام بالقائمة (169) ومباركة المرجعية لهذه القائمة ضمناً على ان انتخاب غيرهم من القوائم هو انسياق وراء الاهواء والرغبات والاباطيل المضللة والاشارة بان المرجعية لا تبارك لها فحسب بل تمتنع في التصويت لغيرها من القوائم.

- التاكيد على ان انتخاب القائمة (169) واجب شرعي ووطني واخلاقي وان خسارة هذه القائمة هي خسارة الدين والدنيا.

- التاكيد على ان انتخاب القائمة (169) هو مرضاة الله وان انتخاب غيرها هو ما يرضي الطامعين والمخادعين والكذابين.

كما ورد من مكتب القائمة الانتخابية (255) اعلان صادر عن الائتلاف العراقي الموحد (مركز الامام المهدي المنتظر- عج -الثقافي) موجه الى ابناء المثنى الغيارى على دينهم ومذهبهم.

يقول الاعلان:

-هناك قائمة وطنية يغلب عليها الطابع الشيعي اشرفت على تشكيلها لجنة سداسية من مكتب سماحة السيد السيستاني (ادامه الله) تسمى (قائمة الائتلاف العراقي الموحد).

-المرجعية تدعم هذه القائمة وبقوة وتراهن على انها القائمة الوحيدة التي تحافظ على اسلامية العراق الجريح... اما لماذا لم يصرح سماحة السيد في دعمه لهذه القائمة او في بيان مخطوط فان سماحته يرى انه في التصريح هناك اعتبارات اخرى يمكن تجاوزها ولكن يتم تشقيف الناس عن طريق وكلاء سماحته في كل المناطق.

-ان ما صدر من حازم الشعلان بأن القائمة ايرانية وغيرها فهذه حرب اعلامية الغاية منها ارباك الشارع الشيعي ولا يمنع ان يكون في القائمة حزب سياسي كان في ايران او غيره.

-ان ما صدر من الاعلام (العراقية وغيرها من الفضائيات) بان سماحة السيد لا يدعم قائمة ،فهذه حرب اعلامية فنرجو عدم الاعتداد باخبار الفضائيات لأنها تحارب العراق وتحاول ان تربك الشارع... فاتصالكم مباشرة بوكلاء سماحة السيد ، فهم ينقلون لكم كل شيء بامانة.

المرجعية باركت هذه القائمة لكنها لا تجبر الناس على التصويت لها لكنها تحملهم المسؤولية امام الله اذا صوتوا لغيرها وحصل اخلال في مستقبل العراق او حصل تلاعب بمادة تؤثر على ثوابت الدين الاسلامي.

-عندما يطلب منك شيخ العشيرة او سيد المنطقة او صديق او وجيه التصويت ضد القائمة تذكر الظلم الذي تعرض له المذهب وتذكر المجازر التي ترتكب الآن ضد المذهب.

-اعلم يا اخي المواطن مناصرتك لقائمة المرجعية هي بيعة جديدة للامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) فاتركوا الذين يبيعون الدين والمذهب بحفنة نقود والتفوا حول مرجعياتكم فإنها الملاذ الآمن وخلاصكم من البؤس والظلم.

من الجانب المقابل، اي من قائمة الائتلاف العراقي، وردت ضد القائمة العراقية عدة شكاوى تركز موضوعها على استعمال الممتلكات الحكومية في خدمة القائمة العراقية.

فقد بعث المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق برسالة للمفوضية ضمنها شكوى ضد القائمة العراقية مفادها(1) ان دوريات الحرس الوطني قامت يوم السبت 2005/1/15 الساعة الواحدة ظهراً بتوزيع منشورات وبوسترات القائمة العراقية في منطقة (بلد) بسيارة حكومية من نوع بيك اب دبل قمارة وفي مناطق متعددة من العراق وخاصة في مناطق بغداد.

هذا يعني –ذكرت الرسالة- استغلال وتوظيف المؤسسات الحكومية وممتلكاتها لخدمة قائمة معينة وهي القائمة العراقية برئاسة رئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي ما يشكل خرقاً لتصريحات المفوضية ويؤثر على مصداقية ونزاهة الانتخابات.

رأى مجلس المفوضين في جلسات عديدة ان يتم الاستفسار من الطرف المشكو منه لجلاء الحقيقة وتكوين صورة واضحة عن الامر سيما وانه ليس لدى المفوضية (مخبرين) كما انها ليست جهة تحقيقية بالمعنى الامني للكلمة.

بعث مجلس المفوضين برسالة عاجلة الى الائتلاف العراقي الموحد بخصوص الشكاوى المقدمة ضد قائمته(2) وبعد يومين تسلمت المفوضية الجواب (3) الذي تضمن ما يلي:

أ- المبادئ التي يتبناها الائتلاف في حملته الانتخابية

1- الالتزام الكامل بقواعد السلوك للحملة الانتخابية وجميع الضوابط الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة اضافة الى الالتزام باي بند قانوني يتعلق بالعملية الانتخابية بصورة مباشرة او غير مباشرة.

2- استخدام اساليب الاقناع العقلي والنفسي لحض الناخب او اقناعه للتصويت لصالح قائمتنا 169.

3- لا نتبنى استخدام السلاح الديني (الحرام والحلال، الجنة والنار) في حملتنا الانتخابية وهذا ثابت في جميع ادبياتنا الانتخابية من منشورات، بوسترات، لافتات، وتصريحات اعلامية... الخ.

ب. الردود على الشكاوى اجمالياً

1- جميع المرفقات مع الشكاوى من بوسترات او بيانات لم تصدر عن الائتلاف ولا عن الكيانات المؤتلفة ولا عن أي مرشح في القائمة وبعضها غير موقع اصلاً ولا نتحمل مسؤولية هكذا نشاطات ونرجح مراجعة الجهات التي اصدرت هذه البيانات في حالة وجود تواقيع.

2- لم نستخدم أي رمز ديني في حملتنا الانتخابية وانما رفعنا صورة لقائد ديني مثل آية الله العظمى السيد علي السيستاني (حي يرزق) وهذا مسموح به ضمن قواعد السلوك كما رفعت قوائم اخرى صورة لقادة مثل سماحة السيد حسين الصدر ورموز وطنية (متوفاة) مثل عبد الكريم قاسم والملك فيصل. مع العلم ان رفع صورة السيد السيستاني الذي هو مرجع ديني للجميع لا يدعو الى الكراهية والعنف كما نصت على ذلك قواعد السلوك.

3- لا يوجد مانع من استخدام الجوامع والحسينيات والجامعات للاغراض الانتخابية ما دامت الوسائل المستخدمة ملتزمة بقواعد السلوك وضوابط الحملة الانتخابية. وقد مارس ذلك الدكتور اياد علاوي في زيارته لجامعة بغداد رغم اعلان السيد وزير التعليم العالي بمنعه للحملة الانتخابية داخل الحرم الجامعي.

4- ادعاء ادبيات الائتلاف بمباركة المرجعية الدينية لقائمة الائتلاف 169امر مثبت لدى المرجعية الدينية وبامكان من له شك في هذا الامر التاكد من المرجعية بذلك.

5- في قائمة الائتلاف العراقي الموحد اسماء مرشحون ينتمون الى التيار الصدري ويمكن بيان هذه الاسماء في حالة الضرورة القانونية. اما عدم اعتراف بعض شخصيات التيار الصدري بذلك لا ينفي هذا الامر إذ اعترفت بنفس الوقت شخصيات اخرى من التيار الصدري بهذا الامر.

6- لم يمارس الائتلاف ولا أي من الكيانات السياسية المؤتلفة ولا أي من المرشحين في قائمتنا أي لون من الوان الارهاب الديني او الفكري وانما اقتصرت حملتنا على استخدام وسائل الاقناع العقلي والنفسي لحث الناخبين على التصويت لصالح قائمتنا. كما امتنعت ادبيات الائتلاف من استخدام السلاح الديني (الحلال والحرام، الجنة والنار) في الحملة الانتخابية.

7- نؤكد عمل الائتلاف على تدريب جميع العاملين معنا في الحملة الانتخابية للالتزام بقواعد السلوك وضوابط الحملة الانتخابية وعدم التعرض الى لافتات القوائم الاخرى من اجل ضمان مناخ انتخابي سليم تسوده المنافسة الحرة الشريفة والنزيهة.

ج. ملاحظات

الائتلاف يمثل شرائح واسعة في المجتمع العراقي اذ يشمل 26 حزبا ومنظمة سياسية (17 منها مسجلة ككيان سياسي) وان المرشحين في قائمة الائتلاف اغلبيتهم يعتبرون شخصيات سياسية معروفين وذوي نفوذ اجتماعي واسع وعليه للقائمة انصار ومؤيدون يبادرون ذاتياً في دعم القائمة من خلال متبنياتهم الفكرية والدينية والاجتماعية، وان القائمة لا تمتلك أي سيطرة على هذه الشرائح الواسعة مع العلم ان الائتلاف اصدر نداءً يناشد فيه اعضاء الكيانات المؤتلفة ومرشحيه وهذه الشرائح التقيد بضوابط الحملة الانتخابية وقواعد السلوك حرصاً على سلامة ونزاهة وشفافية الانتخابات، وكذلك ارسلنا بعضاً من العاملين معنا لرفع بعض اللافتات التي قد تثير الاخرين او يفهم منها مخالفة.

ان استخدام الوسائل الدينية في اقناع الناخبين من قبل الشرائح المذكورة اعلاه يعتبر ممارسة طبيعية مقبولة في مجتمعنا المسلم من اجل اقناع الجمهور بأي فكرة سياسية او اجتماعية وهذه الممارسة قام بها خطباء المساجد وائمة الجمعة في انحاء العالم الاسلامي منذ بزوغ الاسلام وهذا الامر ينطبق على الفتاوى الدينية التي لا تعتبر إكراهاً للإرادة الإنسانية بدليل صدور فتوى من السيد علي السيستاني بوجوب المشاركة الانتخابية ولم تحظ هذه الفتوى باستجابة كاملة ولم يتعرض من لم يستجب للفتوى الى أي ضغط او اكراه.

لدى الائتلاف قائمة طويلة بالمخالفات التي مورست من قبل الاطراف الاخرى في الحملة الانتخابية ولكننا ارتأينا عدم الدخول في مساجلات قانونية تعكر الاجواء الانتخابية وبدلاً عن ذلك فضلنا اضفاء اجواء المنافسة الانتخابية الشريفة والنزيهة.

يتبع

العراق وجدلية الدفاع عن الغير

مشكلة كبيرة يمرُ بها بلدنا ومستمرة منذُ سنوات ، وهو موضوع ترسيخ الانقسام الفكري والولائي ، فبعد ترسخ الانقسام الطائفي والقومي بفعل المحتل الامريكي واحزاب السلطة السياسية التي استخدمت القضايا المذهبية والقومية ومظلوميات الماضي كسلعة تم تزويقها وتسويقها للمجتمع على انها أحد انجازات الدولة الديمقراطية !!!

وحقيقة الأمر ؛ ان التجزئة والتقسيم المجتمعي ولَدَّ الكراهية والحقد بين ابناء المجتمع الواحد ، واوصلنا الى مرحلة الاقتتال الطائفي الذي لا زالت أثاره شاخصة في عيون اذهان من فقدوا اعزاء لهم دون ذنب سوى انهم ينتمون لهذا المذهب او ذاك ، وقد يكون القاتل او المقتول غير ملتزم دينياً ومع ذلك نرى القتلة ينبرون للقتال لا لشيء سوى لتفريغ شحنات الحقد الداخلية المبنّيّة على تغذية فكرية حزبية يومية في الانتقام من الاخر والتي اصبحت جزءا من بناء جيل ، وقد يعتبر ترسيخ التقسيم انجازاً في نظر ساسة الصدفة ، في حين يعتقد بعضهم انهُ سيدخل التأريخ من اوسع ابوابه لانهُ دافع عن المذهب والأحق ان يدافع عن الوطن ويلتزم بالمذهب كعقيدة للعبادة والتقرب الى الله سبحانهُ وتعالى .

لقد انسحب مشروع التقسيم على جزء ليس بالقليل من السياسين وحملة الفكر والنخب والمثقفين لينبروا بالدفاع عن قضايا لاتُشكل اي اهتمام في قاموس الدولة العراقية الحديثة ، او مجمل القضايا التي يُعاني منها المواطن والتي تحتاج الى افكار نيرة وبحث جاد من اجل إيجاد الحلول المناسبة لها .

ولايخفى على أحد ان مشروع التقسيم الذي شمل الساسة المنقسمين اساساً وبعض المثقفين والنخب حَوّلَهم الى اربع فرق ، ففريق تابع لامريكا والاخر لايران وفريق للسعودية ورابعهم لتركيا ، وكلما حدث شيء لتلك الدول حتى تُشهر السيوف وترفع الصحف وتجف الاقلام حيث منازلة الدفاع الكبرى عن حقوق تلك الدول وتبرير اخطائهم حتى في قمع حريات شعوبهم ، وان تعرضت اي من تلك الدول الى خطر او تهديد تجد خنادق الدفاع عنها قد امتلأت بالرجال المدافعين بشراسة .

وكما يقول المثل الموروث (زاد الطين بلة) فأننا لم نكتف بالتقسيم المَبني على الطائفة والقومية بل ذهبنا ليشملنا تقسيم الولاء لهذه الدولة او تلك ، ويتهم بعضنا بعضاً بالعمالة فمن يعمل لصالح امريكا يتهم الأخر انه عميل ايراني ، ومن يعمل لصالح ايران يتهم الأخر بانه عميل امريكي وهكذا على باقي الدول ، وللاسف هؤلاء لايعلمون انهم ادوات لانهم يعملون لصالح دول تعي جيداً مصالحها ، وتسعى لتأمين بلدانها وتعمل من اجل اسعاد شعوبها ، ولكي تحقق ذلك فانها تستأجر من يدافع عنها مقابل ثمن بخس وهو (ليس القوي الامين) بل الضعيف الذليل .

واليوم نحن نعيش مرحلة حرجة جداً حيث تصاعد التهديدات الامريكية لايران وفق سياسة المصالح والتمدد وفرض القوة بين الدول لينقسم شعبنا بالتخندق كل جهه مع بلد معين متناسين ان الساحة المقترحة للصراع هو العراق ، وان وقود هذا الصراع لاسمح الله هم شعب العراق ؟

فلماذا نتخدق مع هذه الجهة او تلك ولانتخندق من اجل الدفاع عن مصالح العراق وشعبه وخاصة نحن نتعرض لتهديد دائم ومؤامرات مستمرة ؟ الم يكن من الاجدر العمل على ابعاد العراق عن شرور الاعداء ومصائب الحروب ومضارباتهم الهوليودية ، خاصة وشعبنا مثخن بالجراح .

ان الذي يسعى للدفاع عن الغير وترك باب منزله مُشرعاً للسراق سيجد نفسهُ يوماً ان بيته قد سرق واصبح بلا مأوى لذا الحفاظ على الوطن لايختلف عن الحفاظ على الدار كلاهما سقفُ يأوينا وجدران عز وكرامة .. لذا من الواجب الشرعي والوطني الذي يحتم علينا جميعاً ان نحدد اولياتنا كقادة مجتمع فكري وساسة وطنيين ونتخندق للعراق ونطرح عصارة افكارنا في حلول نجدها الأنسب للتخفيف من حجم معاناه شعبنا .

ان نفكر ونقلق من اجل العراق وهو يعيش اليوم في اوهن حالاته وشعبه يعاني الامرين ، وان لانُتعب انفسنا بالقلق على ايران او الوقوف مع الامريكان لانهم كبلدان وشعوب حالهم افضل منا ، نحن نطمع بمن يقف معنا ويساندنا ويمد لنا يد العون ونحن بأمس الحاجة للمساعدة .

أتابع ومن خلال بعض المواقع الأخبارية تشير الى ان المناطق الغربية تشهد حراكاً بأشراف امريكي لتطويع ابنائهم لكي يكونوا جزءاً من تنظيم داعش بأسم الصحوة ؟

واسمع أحياناً ان المناطق الجنوبية تتعاون بقوة لتشكيل خلايا للدفاع عن ايران وضرب المصالح الامريكية في المناطق الغربية ؟

والسؤال المهم ؛ الى اين انتم ذاهبون ياعقلاء القوم ، ان بقي لدينا من اصحاب الحكمة احد؟ ، هذا الكلام دلالة واضحة ان المخطط المرتقب لأثارة الفتنة والاقتتال بين العراقيين بعيد عن ايران وامريكا ..

لذا جاء وقت التخلي عن الهوية الطائفية واعادة التجنيس والانتماء للعراق قولاً وفعلاً والجلوس أمام طاولة الحكمة والعقل بعيداً عن طاولات العمالة والتردي ، ودراسة المشهد المحيط بالعراق دراسة مستفيضة والخروج بموقف موحد وحلول ناضجة قادرة على اخراج العراق وشعبه من المحرقة والعودة به الى ضفة الامان ، وان يكون لنا دور محوري في مساعدة المتخاصمين لأيجاد مقتربات الحلول وتفعيلها ليعود العراق بيت الحكمة .

كامل كريم الدليمي

بغداد

العراق من الدول المنتعشة لعام 2019

أصدرت مؤسسة Fun For Peaceالأمريكية، تقريراً سنويًا لهذا العام، حيث تبلور التقرير بشأن الدول المنتكسة والمنتعشة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وجاء العراق تحت مؤشر الدول المنتعشة!، حسب ما جاء في التقرير.

وقد أُجري المسح الدراسي على 178 دولة حول العالم، وكان العراق بالمرتبة 102بعد ما كان في ذيل الدول، لكن السؤال الذي يقتحم الأذهان ألا وهو كيف دخل العراق مؤشر الدول المتعافية لعام 2019.

– من الناحية السياسة The Political side، فأن العراق أصبح محط أنظار العالم، بعدما تحررت أراضيه من أيادي داعش Isis، فضلاً عن ذلك وقبل عام ونصف العام تقريبًا كان طريق العراق إلى الانقسام، بعد ما أُجري استفتاء في إقليم كردستان، لإعلان دولة مستقلة، لكن الرياح لم تجر كما تشتهي حكومة كردستان وباءَ الاستفتاء بالفشل هذا من ناحية داخلية، أما من الناحية الخارجية فالعراق أرجع علاقته مع الدول المجاورة وحل الخلافات المترسبة، فضلاً عن ذلك من الناحية العسكرية سُمح للعراق التوغل في الأراضي السورية، باتفاق سوري وغض نظر أمريكي!، فهذا مؤشر على أن للعراق دوراً فعّالاً في المنطقة مستقبلاً .

– أما من الناحية الاقتصادية Economic side فلا يمكن التحدث عن الاقتصاد العراقي، لأنهُ وكما معروف، فالعراق معطل صناعيًا وتجاريًا وزراعيًا، والعمود الفقري لاقتصاد العراق هو النفط ومشتقاته (فلا اقتصاد عراقي بلا نفط) ، لكن الأخير انتعش بعدما انتهت الحرب على داعش Isis لأن الحرب كلفت العراق أموالاً طائلة من سنة 2014 وإلى مطلع السنة الماضية، لأن هذه الحرب هي القشة التي قصمت اقتصاد العراق، وأن انتهاء الحرب هي بمثابة رفع هذه القشة من على ظهر الاقتصاد العراقي، بحيث كانت نصف الموازنة المالية السنوية من حصة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية جاءت في هذا التقرير من الدول المنتكسة، حيث جاءت في المرتبة 37 بعدما كانت أكثر من ذلك انتعاشاً، والسبب في ذلك ما يقوم به الرئيس الأمريكي ببناء الحائط الفاصل بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك فنصف الموازنة المالية الأمريكية هي من حصة البنتاغون العسكري الأمريكي، وعلاوة على ذلك قد يتساءل البعض عن الفساد المستشري في مفاصل ومؤسسات الحكومة العراقية، ودوره في هدم الاقتصاد العراقي والذي يعتبره البعض بأنه أخطر من القشة التي قصمت ظهر الاقتصاد العراقي (الحرب على داعش) ؟؟ باعتقادنا فالمؤشر لم يعتمد على ذلك في تقريره وإنما اكتفى بسعر النفط عالميًا وانتهاء الحرب على داعش التي أرهقت اقتصاد العراق.

_أما من الناحية الأمنية security side فالعراق السابق ليس نفسه العراق الحالي، فاليوم العراق أكثر أمنًا على ما كان عليه في السنوات التي مرّ بها بعد 2003، وهذا يعود لقوة الجهد الاستخباري، والدور العسكري الذي أعطى للعراق جرعة من الانتعاش الاقتصادي والسياسي والأمني.

مهند عماد عبد الستار الزبيدي

بغداد